

Distr.: General
27 May 2020
Arabic
Original: English

رســــالة مؤرخة 21 أيار/مايو 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشـــرف بأن أرفق طيه نســـخا من الإحاطة التي قدمها الســـيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشـؤون الإنسـانية ومنسـق الإغاثة في حالات الطوارئ، فضـلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو الصـين والجمهورية الدومينيكية وإسـتونيا وفرنسـا والنيجر والاتحاد الروسـي وسـانت فنسـنت وجزر غرينادين وجنوب أفريقيا وتونس والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـــمالية وفييت نام.، فيما يتعلق بالمؤتمر عن طريق التداول بالفيديو بشـأن الشـرق الأوسـط (سـورية) الذي عقد يوم الثلاثاء، 19 أيار/مايو 2020. وأدلى ببيانين أيضا ممثلا الجمهورية العربية السورية وتركيا.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضـــاء مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضـــوء الظروف الاسـتثنائية الناجمة عن وباء كوفيد-19، سـتصـدر هذه الإحاطة والبيانات بوصـفها وثيقة رسـمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) سفين **يورغنسون**
رئيس مجلس الأمن





المرفق الأول

إحاطة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، يقدمها مارك لوكوك

سأركز إحاطتي اليوم على مجالين: أولا، أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في سورية وتدابير التأهب والاستجابة الجارية؛ وثانيا، الاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء سورية ونتائج استعراض الأمين العام للعمليات الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة عبر الحدود (S/2020/401)، التي عممت في الأسبوع الماضي.

واسمحوا لي أن أبدأ بآخر المستجدات بشأن حالات كوفيد-19. حتى الآن، أكدت السلطات السورية وجود 58 حالة في البلد، من بينها ثلاث حالات وفاة. وسُجلت ست حالات أخرى في الشمال الشرقي، بما في ذلك حالة وفاة واحدة. ولم يتم تأكيد أية حالة في الشمال الغربي.

ولا يزال بناء القدرات المحدودة فيما يتعلق بالمختبرات والتحقيق في الحالات أولوية رئيسية، وتعزز الأمم المتحدة هذا الجهد في جميع أنحاء سورية. ويشمل ذلك دعما كبيرا من منظمة الصحة العالمية من أجل الزيادة التدريجية لقدرات إجراء الاختبارات في دمشق وحلب واللاذقية وحمص - من إجراء الإصلاحات إلى توفير المعدات الأساسية والكواشف والتدريب في الموقع لفنيي المختبرات.

ولم تُنشأ بعد بما فيه الكفاية قدرات إجراء الاختبارات للأدلة الوبائية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في الشمال الشرقي، حيث تُبذل جهود أخرى بدعم من الشركاء الوطنيين والدوليين. والأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، على استعداد لمواصلة دعم زيادة قدرات إجراء الاختبارات في جميع أنحاء سورية وفقا للحالة الوبائية والاحتياجات.

ويجري أيضا تقديم الدعم للوقاية من العدوى ومكافحتها - بما في ذلك الاتصال بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية ومراكز العزل. وقد خُصص بالفعل نحو 23 مليون دولار من الصندوق الإنساني السوري، الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لدعم تدابير الوقاية من كوفيد-19. وأشكر المانحين الذين مولوا ذلك الجهد بتبرعاتهم.

بيد أنه لا يزال هناك نقص كبير في معدات الحماية الشخصية وغيرها من المواد الطبية في جميع أنحاء البلد. واسمحوا لي أن أردد ما قاله غير بيدرسن للمجلس بالأمس (انظر S/2020/420)، في أعقاب الدعوة العالمية التي وجهها الأمين العام من أجل رفع الجزاءات التي يمكن أن تقوض قدرة البلدان على ضمان الحصول على الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية والدعم الطبي للتصدي للوباء. وعلى غرار غير، ألاحظ التأكيدات العلنية التي قدمتها الدول المعنية بأن برامج الجزاءات لديها المتعلقة بسورية لا تحظر تدفق الإمدادات الإنسانية ولا تستهدف الأدوية والأجهزة الطبية. وأرحب بالتزاماتها بتطبيق الاستثناءات الإنسانية تطبيقا كاملا وسريعا. ولا أزال أتابع هذه المسألة عن كثب.

وكما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، نشهد الأثر الاقتصادي للوباء قبل أن نرى الإصابات تبلغ ذروتها. وبعد القفزة الأولية في نهاية آذار/مارس، ارتفع متوسط سعر سلة الأغذية المرجعية الوطنية لنيسان/أبريل بنسبة 15 في المائة عن متوسط آذار/مارس، وأكثر من ضعف المتوسط المسجل في نيسان/أبريل 2019. وهو الآن أعلى مما كان عليه في أي وقت مضى منذ بدء الأزمة.

وفي الشـمال الغربي، الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على السـلع المسـتوردة، لا تزال الليرة السـورية تفقد قيمتها مقابل دولار الولايات المتحدة. وذكرت مصـــادر محلية أنه اعتبارا من صـــباح اليوم، انخفض ســـعر الصرف في بعض أجزاء إدلب إلى 1950 ليرة سورية للدولار. وهذا تناقص للقيمة بنسبة 54 في المائة منذ نهاية نيسان/أبريل. وقد تضاعفت تكلفة الدولار أكثر من ثلاثة أضعاف في الأشهر الاثني عشر الماضية؛ وكان سعر صرف الدولار في أيار/مايو 2019 هو 570 ليرة سورية. ولذلك عواقب شديدة على القوة الشرائية للمجتمعات المحلية .

وفي أوائل عام 2020، وقبل أن يتضرر الناس في سورية بالآثار الاقتصادية لـــكوفيد-19، كان هناك ما يقدر بـ 80 في المائة من السكان يعيشون بالفعل تحت خط الفقر. والأثر الإضافي للوباء يزيد الآن من انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات قياسية. فقد أعلن برنامج الأغذية العالمي في الأسبوع الماضي أن ما يقدر بنحو 9.3 مليون شخص في سورية يعانون الآن من انعدام الأمن الغذائي، بعد أن كان ذلك العدد يقدر بـ 7.9 مليون شخص قبل ستة أشهر.

وقد حذرت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشلي، هذا الشهر من تزايد عمليات قتل المدنيين في جميع أنحاء سورية، ويبدو أن مختلف أطراف النزاع، بما في ذلك تنظيم ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“، تعتبر وباء كوفيد-19 فرصة لإعادة حشد صفوفها وارتكاب العنف ضد السكان.

أنتقل الآن إلى العمليات الإنسانية في الشمال الغربي، حيث تستمر عمليات إيصال المعونة بمستويات قياسية.

ففي نيسان/أبريل، عبرت 365 1 شاحنة من تركيا إلى الشمال الغربي عبر المعابر الحدودية التي أذن بها مجلس الأمن في باب السلام وباب الهوى. ويمثل ذلك زيادة بأكثر من 130 في المائة مقارنة بنيسان/أبريل 2019. وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذه الزيادة. السبب الأول هو التدهور السريع للحالة الإنسانية منذ كانون الأول/ديسمبر، وهي لا تزال تتطلب زيادة مستويات المساعدة. والثاني هو ضرورة التأهب للتصدي لآثار كوفيد-19. وكما قلت من قبل، فإن الشمال الغربي يعتبر معرضا لخطر كبير للغاية من تفشي المرض. وينبع الضغط الثالث من ظروف عدم اليقين التي نعمل فيها.

ويمثل الإذن بتقديم المساعدة عبر الحدود بموجب القرار 2504 (2020) القناة الوحيدة التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة المنقذة للحياة لملايين الأشخاص في شمال غرب سورية. ومن المقرر تجديده في غضون أقل من شهرين. وقد تلقى الأعضاء استعراض الأمين العام للعمليات العابرة للحدود وعبر الحدود. وفي الفقرة 1، يبرز الأمين العام أنه قدم الاستعراض قبل الموعد المحدد للسماح للمجلس باتخاذ قرار في الوقت المناسب وتجنب تعطيل المعونة. ونتائج الاستعراض واضحة، إذ أن تلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة في الشمال الغربي تتطلب تجديد الإذن عبر الحدود لمعبري باب السلام وباب الهوى الحدوديين لمدة 12 شهرا إضافية. وينبغي تمديد آلية الأمم المتحدة للرصد للفترة نفسها.

و هذا القرار لا يمكن تركه حتى اللحظة الأخيرة. فالكثير من الأرواح معرضة للخطر. ويتطلب الحفاظ على قنوات إيصال المعونة في هذه العملية الضخمة عدة أسابيع، بل عدة أشهر في كثير من الأحيان، من مهلة التنفيذ. وبيئة عدم اليقين تهدد استمرارية إيصال المعونة. وتقوض قدرة المنظمات الإنسانية على إنقاذ الأرواح.

وفي غضون ذلك، فإن زملاءنا المشاركين في العملية، من موظفي التحميل والسائقين إلى منسقي الأمم المتحدة ومراقبيها، يقفون بلا هوادة على الحدود كل يوم عمل خلال شهر رمضان، في خضم التحديات التي يشكلها الوباء، من أجل زيادة وتيرة عمليات إيصال المعونة.

أنتقل الآن إلى الشمال الشرقي وإلى الجهود الجارية لزيادة عمليات إيصال الإمدادات الطبية عبر خطوط النزاع بعد إزالة اليعربية كمعبر حدودي مأذون به.

ويسرني أن أفيد بأن منظمة الصحة العالمية تمكنت في 10 أيار/مايو من تسليم شحنة من الإمدادات الطبية تبلغ 30 طنا إلى القامشلي عن طريق البر. ومن المتوقع أن تصل شحنة ثانية يبلغ وزنها 23 طنا في الأيام المقبلة. وهذا هو أول إيصال بري لإمدادات منظمة الصحة العالمية إلى الشمال الشرقي منذ عامين. ومنظمة الصحة العالمية ملتزمة بالاستجابة للاحتياجات الإنسانية لجميع السوريين في الشمال الشرقي بأكثر الطرق مباشرة، ولا سيما الوصول إلى أكثر الفئات ضعفا.

وفي حين أن هذا الإيصال البري للمساعدات خطوة جديرة بالترحيب، أود أن أكون واضحا في القول بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لسد الفجوة في المساعدة الطبية المقدمة إلى الشمال الشرقي. وفي الوقت الحاضر، تصل الإمدادات الطبية عبر الحدود إلى شمال شرق سوريا إلى 31 في المائة من المرافق التي كانت تعتمد في السابق على معبر اليعربية الحدودي لهذه الإمدادات.

وبالمثل فإن النتائج التي توصل إليها استعراض الأمين العام للعمليات العابرة للحدود وعبر الخطوط واضحة فيما يتعلق بالشمال الشرقي. وهناك حاجة إلى زيادة إمكانية الوصول عبر الحدود وعبر خطوط النزاع لأجل مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية ويفضل زيادتها. وقد حدد تقرير الأمين العام (S/2020/139) الصادر في شباط/فبراير عدة خيارات عبر الحدود كبدائل لمعبر اليعربية. ووصف تقريره محدودية بالمقارنة مع معبر اليعربية.

وفي الشمال الشرقي أيضا توقف مرة أخرى توفير المياه من محطة العلوك وتقلص عدة مرات منذ آخر إحاطة لي (انظر S/2020/354) مما أدى إلى حدوث أعطال شديدة في إمدادات المياه، وخاصة في مدينة الحسكة ومخيمات المشردين داخليا في المنطقة. وتضرر من ذلك نصف مليون شخص على الأقل.

وللتعويض عن ذلك، زادت الوكالات الإنسانية من عمليات نقل المياه بالشاحنات المخصصة في حالات الطوارئ. ولكن هذا ليس حلا كافيا ولا مستداما. وتزداد أهمية الحصول على المياه في جميع المناطق خلال فترة جائحة كوفيد-19 الحالية. ويتعين على الأطراف المعنية أن تكفل توفير الخدمات الأساسية للمدنيين في جميع أنحاء سوريا.

وقد أطلعتُ المجلس على الاستجابة الحالية للجائحة في جميع أنحاء سوريا، فضلا عن استمرار تقديم المساعدة من خلال العملية العابرة للحدود. وأود أيضا أن أسلط الضوء على عملية الاستجابة الجارية على نطاق أوسع من داخل سوريا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، حيث تصل الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة لها إلى معظم السكان الذين نساعدهم. ففي الربع الأول من عام 2020 قدمت العملية الإنسانية مساعدات غذائية لـ 3.3 ملايين شخص ونفذ 3.3 ملايين إجراء طبي ووزع ما يزيد على مليوني علاج طبي وتوفرت إمدادات المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية لـ 1.2 مليون شخص وكذلك توفرت خدمات التعليم لـ 1.3 مليون شخص وقدم الدعم الغذائي لما يقرب من نصف مليون شخص.

وفي الختام، سأكرر طلبي الرئيسي إلى المجلس اليوم. وتمثل العملية العابرة للحدود لشمال غرب سوريا، التي أذن بها مجلس الأمن، شريان الحياة لملايين المدنيين الذين لا تستطيع الأمم المتحدة الوصول إليهم بوسائل أخرى. وهي عملية لا يمكن الاستعاضة عنها ويجب تجديد الإذن بها. ويمكّن اتخاذ قرار مبكر من قبل المجلس من تجنب تعطيل تلك العملية الحيوية ويساعد المنظمات الإنسانية على مواصلة الزيادة التي تتطلبها الاحتياجات الحالية، بالإضافة إلى الاحتمالات التي تنطوي عليها جائحة كوفيد-19. وسيؤدي التأخير إلى زيادة المعاناة والخسائر في الأرواح.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته ودرسنا بعناية فائقة أيضا تقرير الأمين العام عن استعراض عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر خطوط النزاع وعبر الحدود في سوريا (S/2020/401). ونرحب بحضور زملاء من سوريا وتركيا للمشاركة في هذه الجلسة.

تولي الصين اهتماما وثيقا للحالة الإنسانية في سوريا. ويساورنا القلق من احتمال تفاقم الحالة الإنسانية بسبب تأثير مرض فيروس كورونا (جائحة كوفيد-19). ونرحب بنداءات وقف إطلاق النار التي وجهها الأمين العام ومبعوثه الخاص، وندعو جميع الأطراف إلى تعزيز الثقة المتبادلة والتعاون في صون رفاه الشعب السوري.

وكما ذكرنا مرارا، فإن الحكومة السورية هي التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية في سوريا، بما في ذلك منع واحتواء انتشار جائحة (كوفيد-19). ولا يمكن الاستعاضة عن دورها. واتخذت الحكومة السورية تدابير استجابة لزيادة الوعي العام بالفيروس والحد من خطر انتقال العدوى اجتماعيا. وينبغي الإشادة بهذه الجهود. وندعو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمجتمع الدولي إلى المساعدة في تعزيز قدرة سوريا على التصدي لهذه الجائحة. وقد قدمت الصين المساعدة الطبية إلى سوريا لمكافحة الجائحة وسنواصل القيام بذلك.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية عبر خطوط النزاع، يسرنا أن نشهد تحسنا في حجم هذه العمليات. وظلت الحكومة السورية على اتصال وثيق بالأمم المتحدة في تنفيذ العمليات عبر الخطوط فضلا عن بعثات التقييم. ونشجع على زيادة التعاون والتنسيق في ذلك الصدد. وينبغي للأطراف المعنية أن تعزز الحوار السياسي وأن تزيل جميع العقبات التي تعوق وصول المساعدات الإنسانية عبر خطوط النزاع إلى شمال غرب سوريا وشمال شرقها.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية عبر الحدود، فما زال موقفنا واضحا ومتسقا. فنحن نوافق على ضرورة تعديل جميع أشكال العمليات الإنسانية لمواجهة التحديات الجديدة التي تشكلها الجائحة، وينبغي أن تؤخذ احتياجات الشعب السوري كاملة في الاعتبار. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نتذكر أن الآلية العابرة للحدود قد أنشئت بوصفها حالة طارئة أو تدبيرا مؤقتا. ويجب احترام سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية في جميع الظروف.

ونرى أيضا أنه ينبغي أن تعالج المسألة الإنسانية في سوريا بطريقة متكاملة ومحايدة. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة المشاركة في عملية سياسية بقيادة سورية ومملوكة لسوريا تمشيا مع القرار 2254 (2015). ويجب حماية المدنيين وسبل عيشهم. وفي ذلك الصدد، نكرر التشديد على الضرورة الملحة لرفع الجزاءات الأحادية المفروضة فورا. فهي لا تعوق الإمدادات الطبية فحسب، بل تقوض أيضا قدرة البلد على تعبئة الموارد وتنمية اقتصاده وتحسين سبل معيشة السكان. وليس هناك ما يبرر هذه الجزاءات الأحادية. وندعو إلى إجراء مزيد من التحليل للآثار الإنسانية المترتبة عن الجزاءات في التقارير المقبلة عن المسألة الإنسانية السورية.

المرفق الثالث

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن، خوسيه سنغر وايسنغر

نشـــكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته، ونعرب من خلاله عن امتناننا للفريق الذي قدم الدعم إلى الأمين العام في تقديم تقريره إلى المجلس عن استعراض عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر خطوط النزاع وعبر الحدود (S/2020/401) في الجمهورية العربية الســـورية. وتقدر الجمهورية الدومينيكية غنى التفاصيل الواردة في الاستعراض الذي أكملته آراء وكيل الأمين العام اليوم.

ولدينا سؤال رئيسي أثناء اطلاعنا على التقرير: كيف يمكننا التخفيف من المعاناة الحالية والمحتملة للسكان الذين يعيشون في شمال غرب وشمال شرق سوريا المحاصرين باحتمالات تصاعد العنف في أي وقت بالإضافة إلى عدم اليقين الذي تسببه الجائحة؟

ونتفق في مثل هذا السياق على أن اتّباع نهج متعدد الطرائق هو السبيل الوحيد لتلبية الاحتياجات المتزايدة للســوريين الذين يواجهون عواقب وخيمة لنزاع طويل وأزمة اقتصـــادية وانعدام الأمن الغذائي، علاوة على أزمة صــحية عامة محتملة لم يكونوا مســتعدين لمواجهتها الآن. لقد كان النزاع هو الدافع وراء كل هذه الكوارث. عليه، وما دام هناك نزاع، بل ما دامت هناك احتياجات إنســانية، فإن علينا أن نوفر الظروف التي تمكن المجتمع الدولي من تلبية تلك الاحتياجات بأكثر الطرق مباشرة وفعالية.

يجب أن تكون حماية كرامة المتضــررين في صــميم أي عملية إنســانية في ســورية. وهذا يتطلب القيام بالمزيد من داخل سـورية. ويسـتدعي من السـلطات السـورية أن تعزز قدرتها على العمل بالتنسـيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنســانية في الميدان؛ وأن تقدم، دون تأخير، المســاعدات الإنســانية التي تمس الحاجة إليها للسوريين، أياً كانوا وأينما كانوا، بصورة حسنة التوقيت وعلى نحو قائم على المبادئ.

كما أن الأمر يتطلب اسـتعدادا فعالا لاحتمال تفشـي مرض فيروس كورونا في الشـمال الشـرقي، حيث شـهدنا فجوة في تقديم المسـاعدة الطبية بسـبب إغلاق معبر اليعربية الحدودي ونظرا للصـعوبات التي تواجه الوصـول عبر خطوط التماس من داخل سـورية. ونعتقد أن تقرير الأمين العام يسـلّط الضـوء بوضـوح على هذه الفجوة. وسيتعين على مجلس الأمن الآن اتخاذ الإجراءات المناسبة لكي يتصدى لها بطريقة بناءة وغير مسيَّسة.

وموقف الجمهورية الدومينيكية واضـح ونحن مستعدون للعمل مع جميع أعضـاء المجلس للتصـدي لهذه التحديات الملحة من خلال نهج متعدد الطرائق.

وفي هذا الصـــدد، ننوه بالجهود الرامية إلى زيادة المســاعدات عبر الحدود باتجاه الشــمال الغربي والتي أثبتت مرة أخرى نجاعتها في إنقاذ أرواح الملايين من المدنيين. وتعتقد الجمهورية الدومينيكية أن هذه العملية تستحق دعمنا الكامل ويجب تحسينها لتقديم خدمة أفضل للسكان المتضررين.

في الختام، نكرر دعوتنا إلى وقف إطلاق النار على نحو مستدام ودائم في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية من أجل: أولا، تيسير تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين، وثانيا، تمكين الوصول إلى الحل الوحيد لهذا النزاع – حل سـياسـي يسـتند إلى التطلعات المشـروعة للشـعب السـوري وتيسـره الأمم المتحدة.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

نعرب عن تقديرنا الكبير للجهود التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني على الخطوط الأمامية في سورية. كما نؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في خضم جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ونشكر السيد لوكوك على إحاطته. ومن المشجع أن نسمع عن صمود اتفاق وقف إطلاق النار في شمال شرق سورية. وتؤيد إستونيا الجهود التي تبذلها تركيا وروسيا للحفاظ على هذا السلام وإيجاد تسوية دائمة.

فيما يتعلق بالمعونة الإنسانية العابرة للحدود ولخطوط التماس، نود أن نشدد على الاستنتاج الرئيسي الذي توصل إليه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن هاتين الآليتين متكاملتان. ومن أجل الوصول إلى جميع السوريين، يتعين على مجلس الأمن أن يحافظ على كلتيهما.

ويمكننا إدراك مدى دقة التوازن من معاينة ما حدث في الشمال الشرقي بعد إغلاق اليعربية في كانون الثاني/يناير. إذ أن مواقع متعددة تعاني الآن من نقص حاد في المعونة. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تزداد الحالة إلحاحا حيث أن المعونة الإنسانية لا تصل إلا إلى ثلث المرافق التي كانت سابقا تتلقى الدعم من خلال الآلية العابرة للحدود. ويجب أن ننظر بجدية في إعادة فتح اليعربية لنتمكن من مساعدة جميع المحتاجين.

وتدعو إستونيا أعضاء مجلس الأمن إلى دعم الجهود التي يبذلها الوفدان المشاركان في صياغة القرارات المتعلقة بالوضع الإنساني، بلجيكا وألمانيا، لاستئناف المعونة عبر الحدود في تموز/يوليه. وهذا الأمر يكتسي أهمية أكبر الآن إذ تواجه سورية تفشي كوفيد-19.

أخيرا، وكما سبق أن أوضح أعضاء آخرون في الاتحاد الأوروبي، فإن جزاءات الاتحاد الأوروبي لا تعوق المعونة الإنسانية ولا تعرقل التصدي للفيروس. وسيستمر وصول المعدات المنقذة للحياة والمواد الطبية إلى سورية بحرية. ويظل أعضاء الاتحاد الأوروبي أكبر الجهات المانحة الإنسانية للسوريين في المنطقة بأسرها.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

أود بداية أن أعرب عن شكري الحار لمارك لوكوك على عرضه.

يبعث تفشي مرض فيروس كورونا في سورية على القلق الشديد. وباتت الجائحة عاملا مضاعفا للاحتياجات الإنسانية في بلد يعتمد فيه أكثر من 11 مليون شخص على المساعدة الإنسانية.

وبات وقف إطلاق النار الفوري والمستدام في جميع أنحاء البلد ضروريا بشدة وما من بديل عنه لمكافحة الجائحة بفعالية. ومما يزيد من أهمية ذلك أن وقف إطلاق النار في الشمال الغربي لا يزال هشا.

وللأسف، لم يستجب النظام لنداء الأمين العام ومبعوثه الخاص لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وندعو جميع الأطراف، ولا سيما النظام، إلى العمل بفعالية في هذا الاتجاه.

ويجب أن تظل الأمم المتحدة في طليعة هذه الجهود وفقا للقرار 2254 (2015).

وأود أن أؤكد مجددا ضرورة التزام جميع الأطراف باحترام القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تكون حماية المدنيين في صميم شواغل كل طرف. ويجب على جميع الأطراف، لا سيما النظام السوري، كفالة وصول المساعدات الإنسانية.

ومن المهم للغاية تدارك النقص في الإمدادات والمعدات الأساسية لمنع تفشي الجائحة والتصدي لها. ويتعين شحنها عبر أقصر الطرق للوصول إلى المستفيدين المستهدفين أي الفئات الأكثر ضعفا. ولا يسعنا التأكيد بما يكفي على أن الآلية العابرة للحدود باتت اليوم أكثر أهمية من ذي قبل سواء في الشمال الغربي أو في الشمال الشرقي. وتظل فرنسا عازمة على الحفاظ على تلك الآلية المنقذة للحياة. وتمديدها لمدة 12 شهرا، على النحو الذي يطلبه الأمين العام، أمر أساسي.

وفي الشمال الغربي، لا بد من الاستمرار حتما في توسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية عبر نقطتي العبور. فالمخاطر هائلة محليا وإقليميا.

وفي الشمال الشرقي، اتسعت الفجوات في الإمدادات الطبية نتيجة لفقدان معبر اليعربية. وكان وصول قافلة تابعة لمنظمة الصحة العالمية في الأسبوع الماضي خطوة إيجابية ولكن دعونا لا ننخدع: فدمشق لا تزود الأمم المتحدة بالتراخيص الكافية في الوقت المناسب للتعويض عن فقدان اليعربية. والأرقام غنية عن البيان: فالمعونة لا تصل إلا إلى 31 في المائة فقط من المرافق الصحية التي كانت تتلقى الدعم من خلال المساعدة عبر الحدود. وكما أبرز تقرير الأمين العام (S/2020/401)، من الواضح أن نهج التوصيل عبر خطوط النزاع ليس كافيا بمفرده لتلبية الاحتياجات الراهنة في الشمال الشرقي. والواقع أن التغطية عبر خطوط النزاع مماثلة إلى حد كبير للتغطية المسجلة في عام 2019. وهذا يعني غياب أي تحسن في التغطية عبر خطوط النزاع منذ 10 كانون الثاني/يناير. ويبعث ذلك على مزيد من القلق لأن الجائحة تتفشى في الشمال الشرقي. وثمة حاجة إلى إيصال المساعدة عبر الحدود إلى شمال شرق سورية من خلال نقطة عبور مخصصة.

ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى منع انتهاكات حقوق الإنســـــان والمعاقبة عليها. ولن تفلت الجرائم الوحشية الجماعية من العقاب. وستواصل فرنسا دعمها القوي لجميع الجهود الرامية إلى جمع الأدلة وحفظها لدعم إجراءات الدعاوى أمام الولايات القضائية المختصة.

ونؤكد مجددا أهمية إطلاع الآلية الدولية المحايدة والمســـتقلة ولجنة التحقيق على التقرير الكامل لمجلس التحقيق من أجل مواصلة التحقيق في الحوادث وإحالة مرتكبيها إلى العدالة.

أخيرا، وكما قيل أمس (انظر S/2020/420)، فإن الحل السياسي الذي يتماشى مع القرار 2254 (2015) وحده الكفيل بوضع حد للمأساة الإنسانية في سورية.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته.

تحيي النيجر الجهود اليومية التي تبذلها الوكالات الإنسانية لمساعدة المحتاجين في جميع أنحاء سورية ولا سيما خلال الجائحة الحالية.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً دعمه للآلية العابرة للحدود لإيصال المساعدة الإنسانية إلى سورية. ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2020/401) عن استعراض عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر خطوط النزاع وعبر الحدود في سورية.

وتشيد النيجر بالتعاون بين السلطات السورية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الوطنية في سعيها لمنع انتشار مرض فيروس كورونا ومكافحته. وبالنظر إلى أن حتى البلدان التي لديها نظام للرعاية الصحية أفضل تكابد في مكافحة كوفيد-19، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء قدرة البنى التحتية الصحية السورية، التي تدهورت بسبب سنوات النزاع، على مواجهة هذه الحالة بشكل كاف.

كما أن عددا كبيرا من الضعفاء، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون، ولا سيما النساء والأطفال، معرضون بشدة لخطر الإصابة بالفيروس. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى أزمة أكبر، بالنظر إلى أن التباعد الاجتماعي يكاد يكون مستحيلا في المخيمات المكتظة.

وتدعو النيجر الحكومة السورية والوكالات الإنسانية إلى إطلاق مبادرات مشتركة إضافية لحماية السوريين في جميع أنحاء سورية. وندعو كذلك كل الجهات المعنية إلى الامتثال الكامل لنداءات الأمين العام ومبعوثه الخاص من أجل وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية وخارجها لكفالة بذل كل الجهود لمكافحة جائحة كوفيد-19.

ونأسف لعدم الاستفادة بشكل كامل من العملية العابرة للحدود في شمال شرق سورية. ووفقا لتقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لم يتم الإبقاء سوى على 30 في المائة من إمكانية وصول المساعدات الإنسانية التي كانت قائمة في السابق منذ إغلاق الحدود. وهو ما حال دون إيصال المساعدات بالمستوى الأمثل. ولذلك، ينبغي القيام ببعض التحسينات. والطرائق البديلة التي اختارتها الأمم المتحدة لا تزال تستدعي استمرار إيصال المساعدات عبر الحدود وعبر خطوط النزاع. وعلاوة على ذلك، تزيد القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19 الحالة حدة.

وندعو الجهات المانحة إلى الاستجابة للنداءات العديدة التي وجهها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بشأن الحاجة إلى زيادة المساعدة المقدمة إلى ملايين السوريين المحتاجين.

ولذلك، تكرر النيجر تأييدها للقرار 2165 (2014) وتدعو إلى فتح معبر اليعربية الحدودي لأسباب إنسانية. فالمعبر الحدودي ضروري لكي تقدم وكالات الأمم المتحدة المعونة والدعم الطبي لملايين السوريين في المحافظات الشمالية الشرقية في سورية.

وفي الختام، تدعو النيجر جميع الجهات المعنية إلى كفالة إيصال المساعدات الإنسانية بشكل مستمر ومن دون عوائق وحماية العاملين في المجال الإنساني أثناء عملهم في جميع أنحاء سورية.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

أشكر، في البداية، وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته. لقد سمعنا الكثير اليوم عن تدهور الحالة الإنسانية.

لم نتلقَ إجابات على الأسئلة التي طرحناها في آخر جلسة. ونأمل أن يكون الحال مختلفا هذه المرة.

لقد درسنا بعناية تقرير الأمين العام (S/2020/401) عن استعراض عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر خطوط النزاع وعبر الحدود، ونود إثارة النقاط التالية.

يشير التقرير إلى مشاكل اقتصادية داخل سورية، مثل ارتفاع الأسعار ونقص بعض السلع الأساسية، لكنه يتجاهل الجزاءات الانفرادية. ونحن بحاجة إلى تقييمات الأمين العام لدور التدابير الاقتصادية الانفرادية في تفاقم الحالة الاقتصادية وإعاقة مكافحة مرض فيروس كورونا.

وفيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية إلى الشمال الغربي، لم تسجَّل حتى الآن أي إصابة مؤكدة بكوفيد-19 في المنطقة، وفقا لتقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. فلماذا إذن يشير التقرير في الفقرة 14 منه إلى أن البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري إلى إدلب، التي وافقت عليها الحكومة السورية، قد عُلقت مؤقتا بسبب "الشواغل المتصلة بكوفيد-19"؟ ما هي تلك الشواغل؟ لدينا معلومات مغايرة تفيد بأن هيئة تحرير الشام هي التي عرقلت تلك البعثة. والسبب واضح بالنسبة لنا: هيئة تحرير الشام لا تريد تلك البعثة لأن من شأنها أن تحد من هيمنتها على المساعدات عبر الحدود.

كلنا نعلم أن إدلب خاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام، لكن العمليات عبر الحدود استمرت بانتظام. ولم تحل القصة الشهيرة عندما فرض إرهابيون رسوما تعسفية عند معبر باب الهوى الحدودي في إدلب في أواخر عام 2018 دون استمرار عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود هناك. حتى مجلس التحقيق أقر، في تقريره المؤرخ 6 نيسان/أبريل، بمشاكل المساءلة المالية التي تواجهها العمليات الإنسانية في إدلب. فالأمم المتحدة لا تعرف لمن تدفع ولا يمكنها تعقب التوزيع النهائي للمعونة.

وعلى مدى السنوات الخمسة الماضية، شددنا باستمرار على ضرورة وضع قائمة بالشركاء المنفذين، وتصنيف الإمدادات بالتفصيل، وإخطار السلطات السورية بصورة ممنهجة ومسبقة، ووضع علامات على القوافل. ولكن لم يتم الأخذ بأي من هذه الاقتراحات.

نود أن نعود إلى تقرير الأمين العام الصادر في شباط/فبراير عن استعراض الطرائق البديلة لمعبر اليعربية الحدودي (S/2020/139)، لأنه يتضمن المزيد من الأفكار، لا سيما وأن حملة إعادة فتح معبر اليعربية تحتدم، مجترةً الحجج ذاتها.

ولم يقدَّم أي تفسير واضح لعدم استخدام خمس نقاط عبور أخرى شرق الفرات تسيطر عليها دمشق. وقد ورد بوضوح في تقرير الأمين العام أن استخدام هذه النقاط الخمسة لن يتطلب إذنا من مجلس الأمن. وبحسب ما فهمنا، تكمن المشكلة في استخدام نقاط العبور هذه في أنها ستستدعي طلب الحصول على موافقة دمشق.

أما فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في التقرير بشأن تحسين العمليات الإنسانية عبر خطوط النزاع – التي يُزعم أنها لا تعمل بشكل صحيح ولكنها في الواقع مصدر أغلب المساعدات الإنسانية في سورية – يتوقف الحل على مسألة واحدة فقط: ما إذا كان العاملون في المجال الإنساني مهتمين فعلا بتقديم المساعدات إلى من هم في أشد الحاجة إليها بدلاً من إيجاد عقبات مصطنعة ولوم دمشق.

فعندما يطلب من حكومة سورية، في الفقرة 47 (ج)

”الموافقة على الوصول إلى جميع المناطق والمرافق الواقعة في الشمال الشرقي لكفالة وصول المساعدة إلى جميع المحتاجين، بطريقة نزيهة لا يعتريها أي تمييز“،

ينسى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن بعض هذه المناطق لا تخضع لسيطرة دمشق، وبذلك، ببساطة، لا يمكن لدمشق أن تكفل الأحكام المطلوبة. ويجب التفاوض بشأن هذه المسائل مع السلطات المحلية. فهل لدى الأمم المتحدة خطة بشأن كيفية القيام بذلك وكيف ستكفل، من جانبها، وصول المساعدة إلى أضعف الفئات، بغض النظر عن مصدر تلك المساعدة؟

إليكم توصية أخرى، ترد في الفقرة 47 (د) بشأن ”تيسير السلطات المحلية في الشمال الشرقي عمليات التسليم إلى جميع المواقع دون تأخير“. من هي الجهة المختصة بالتفاوض مع السلطات المحلية؟ ومن سيتولى المسؤولية عن ذلك؟ إلى من توجه الأمم المتحدة هذه التوصية؟ ربما يمكن لزملائنا الأمريكيين المساعدة في ذلك؟

أود أن أرحب بأول قافلة برية ترسلها منظمة الصحة العالمية إلى الشمال الشرقي. نحن بالتأكيد بحاجة إلى دراسة هذا المثال بعناية. وتواصل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة غير الحكومية ”أطباء بلا حدود“ العمل شرق الفرات أيضا. وهذا يعني أنه، مهما كانت الظروف معقدة، لا يزال من الممكن إيصال المساعدات الإنسانية إلى شمال شرق سورية. والمطلوب أن تتوفر الإرادة للقيام بذلك.

ونود أيضا أن نرحب بعزم الأمم المتحدة إنشاء مختبر في القامشلي في مستشفى القامشلي الوطني. لقد سمعنا هذا الخبر السار في جنيف من السيد عمران ريزا، المنسق المقيم في دمشق. ونود أن نتلقى المزيد من المعلومات عن خطط الأمم المتحدة في هذا الصدد، كمعلومات عن سبل تجهيز المختبر وطريقة جمع عينات الاختبار، لا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها، غير الخاضعة لسيطرة دمشق؟

وفيما يتعلق بالجزاءات، فإنّ الشعاراتِ المتكررة بشأن الإعفاءات الإنسانية – ويؤسفني أن أقول ذلك – لا تساوي فلسا واحدا. وأوصي بشدة بأن يقوم أولئك الزملاء – ولا سيما كريستوف، الذي خاطبني يوم أمس – الذين ما فتئوا يصرون على أن التدابير التقييدية الأحادية الجانب لا تُلحق الضرر بالمواطنين العاديين، بالبحث بواسطة محرك غوغل عن مذكرة توجيهية صدرت مؤخرا عن مفوضية الاتحاد الأوروبي، بتاريخ 11 أيار/مايو، حول تقديم المساعدات الإنسانية لمكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19 في بيئات معينة تخضع لتدابير تقييدية يفرضها الاتحاد الأوروبي، وتركز تحديدا وفي توقيت مناسب على سورية.

فتلك الوثيقة تثبت عكس تلك المزاعم تماما. واسمحوا لي أن أقتبس منها مقطعا واحدا فقط:

”قد تحدث الجزاءات تغييرا في قدرة البلدان على مكافحة COVID-19، بتأثيرها سلبا على شراء سلع وتكنولوجيات معينة، إما لأن هذه السلع تخضع لقيود (منها على سبيل المثال،

السلع ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن أن تستخدم أيضا لأغراض عسكرية)، أو لأن الأشخاص المعنيين بشرائها يخضعون لعقوبات. وقد يتأتى عنها، بالإضافة إلى ذلك، أثر غير مباشر، ولكن مهم، بسبب عدم استعداد بعض الجهات للدخول في معاملات تتعلق ببلد أو فرد خاضع للجزاءات، حتى وإن كانت مشروعة (وهو ما يُعرف بالإفراط في الامتثال)، خشية انتهاك الجزاءات بطريق الخطأ، أو لانعدام الحوافز الاقتصادية للدخول في هذه الصفقات مقارنة بالمخاطر التي قد تنجم عنها. وفضلا عما تقدم، فقد ينقل المستهدفون بتدابير تقييدية إلى المدنيين العواقب الاقتصادية المترتبة على الجزاءات الدولية المفروضة عليهم، ما من شأنه أن يفاقم المشاق التي يعانيها المدنيون غير المستهدفين“.

ولهذا الأمر صلة بالادعاءات الرامية إلى تلميع صورة نظم الجزاءات غير المشروعة. ومن الأمثلة الأخيرة، سأستشهد بالتجربة السلبية للمجلس النرويجي للاجئين عندما رفض شراء برامج تعليمية تفاعلية للأطفال في سورية، بسبب تلك التدابير التقييدية. وأريد أن ألفت انتباه زملائنا البلجيكيين إلى هذه المسألة، بصفتهم المسؤولين في المجلس عن الملف المتعلق بالأطفال.

باختصار، ما أود قوله للزملاء، لئن اتفقنا في كل مرة في معرض تفاوضنا على القرارات المتعلقة بالآلية العابرة للحدود على طابعها العاجل ولكنه مؤقت، فإنه لا ينبغي لهم ادعاء عدم معرفتهم بأمرها، أو لعلهم يريدون تناسيها. ويجب أن يكفوا عن انتقاء ما يناسبهم من مكاسب سياسية فردية لا تمت للمبادئ الإنسانية بصلة.

وأود اليوم أن أكرر ما ذكرته في المرة الماضية. ينبغي عدم إهدار الوقت في السعي إلى إعادة فتح نقاط العبور الحدودية المغلقة. وينبغي تشجيع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على العمل مع دمشق لإيجاد طرق ونقاط عبور حدودية، فضلا عن العمل بشأن عمليات التسليم عبر خطوط التماس في شمال شرق سورية وفي أنحائها كافة. وبطبيعة الحال، ننتظر إجابات على مجموعة أسئلتنا الجديدة.

المرفق الثامن

بيان المنسقة السياسية لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إيزيس غونسالفيس

أود في البداية أن أشكر مارك لوكوك على إحاطته.

تردد سانت فنسنت وجزر غرينادين مرة أخرى دعوة المبعوث الخاص إلى وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية. إذ أنه مع استشراء مرض فيروس كورونا (COVID-19) في أنحاء العالم، يتحتم على جميع الأطراف التراجع عن الأعمال القتالية والتركيز على مكافحة الجائحة. وفي هذا السياق، يسرنا أن وقف إطلاق النار في شمال غرب سورية صامد رغم هشاشته.

إن النظام الصحي في سورية، حتى قبل ظهور الفيروس، كان في وضع متدهور بفعل عقد من الحرب. ولن يفضي استمرار الأعمال العدائية إلا إلى تعطيل جهود مكافحة الفيروس وإلى مزيد من التدهور في الحالة الإنسانية المريعة أصلا.

ومع تسليمنا بأن الجائحة استلزمت فرض قيود على التنقل، إلا أننا نؤكد مجددا على ضرورة توخي التوازن بين التدابير الرامية إلى احتوائها والقضاء عليها من جهة، والحاجة الملحة إلى الحفاظ على الاستجابة الإنسانية الحاسمة الأهمية وتعزيزها وتنسيقها بكل السبل، من جهة أخرى.

ونحيط علما باستعراض الأمين العام حسن التوقيت للعمليات الإنسانية عبر خطوط النزاع وعبر الحدود (S/2020/401). والواقع فإن الحالة الإنسانية معقدة بالفعل، وما من حل مثالي لها. فالاحتياجات الإنسانية هائلة في جميع أنحاء سورية. ولذلك، لا تبرح سانت فنسنت وجزر غرينادين تؤيد ترتيبات الوصول الفضلى الأنسب الكفيلة بتأمين إيصال المساعدات إلى كل من يحتاج إليها بشكل سريع ومتواصل ومباشر.

لكن ورغم الجائحة، تبقى آفة الإرهاب سيفا مصلتا يتهدد سيادة سورية وسلامة شعبها والعمل الإنساني الحيوي الأهمية. ونسلم في هذا الصدد، بالحاجة إلى تدابير مكافحة الإرهاب. غير أننا نشدد مرة أخرى على وجوب أن تحترم تلك التدابير القانون الدولي. ولا بد من حماية المدنيين والبنى الأساسية المدنية، إذ لا يمكن قط تبرير استهدافهم.

ونكرر النداء الداعي إلى رفع الجزاءات الأحادية الجانب لمساعدة سورية في تلبية احتياجاتها الإنسانية العاجلة. ونشجع كذلك أعضاء المجتمع الدولي على المساهمة في إعادة إعمار سورية؛ وإلا، فسيظل الملايين يقاسون التشرد والحرمان من الحاجات الأساسية.

إن الخطر المزدوج للفيروس والنزاع يزيد أكثر من أي وقت مضى أعداد المعرضين للخطر. وينبغي تغليب الاعتبارات الإنسانية على التوترات السياسية، مع ضرورة إيلاء الأولوية للتعاون.

المرفق التاسع

بيان بعثة جنوب أفريقيا الدائمة لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر السيد لوكوك على إحاطته الشاملة والصريحة بشأن الحالة الإنسانية في سورية. وأغتنمها فرصة لأشكر المئات من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمتطوعين والشركاء المنفذين الذين يواصلون المجازفة بحياتهم من أجل تحسين حياة الآخرين.

إن التحديات الإنسانية التي تواجه سورية هي من التداعيات المباشرة لاستمرار النزاع. ومع اعترافنا بحق الجمهورية العربية السورية في إعادة بسط سيطرتها على كامل أراضيها، يساور جنوب أفريقيا القلق إزاء النزاع الدائر في المنطقة الشمالية الغربية، فضلا عن النزاع المستمر في شمال شرق سورية، وخاصة أثره على الأوضاع الإنسانية. ونحث جميع الأطراف على السعي إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاع. تتطلب تلك التسوية السلمية وقفا للأعمال العدائية وحلا يحفظ سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وإن كان لذلك أن يتحقق، فلا بد من وقف الدعم الخارجي للجماعات المسلحة على الفور، إذ لا يمكننا السماح للأطراف الفاعلة الخارجية باستغلال هذا النزاع المدمر في سورية كسبيل لتحقيق مصالحها الخاصة.

وما فتئت التحديات الإنسانية تتفاقم بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19). وقد أظهرت الأشهر القليلة الماضية أنه حتى أفضل النظم الصحية في العالم وأكثرها تمويلا، تئن تحت وطأة الفيروس وانتشاره. وفي سورية، تمخضت السنوات التسع الأخيرة من النزاع عن نظام صحي يعاني من الوهن المقترن بنقص في العاملين الصحيين المؤهلين وفي المعدات والإمدادات الطبية، ناهيك عن الأضرار والدمار الذي لحق بالمرافق الصحية والطبية. بالتالي، فإن وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء سورية وإيصال المعونة والمساعدات الإنسانية إلى جميع من يحتاجون إليها بأمان وحياد وبدون عراقيل، فضلا عن تخفيف الجزاءات، يبقى أمرا حتميا.

وقد لجأ الملايين من الذين اتسمت حياتهم بالفعل بالتشرد والمعاناة إلى المخيمات والملاجئ والمواقع غير الرسمية حيث لا وصول إلا بشكل محدود إلى الخدمات الأساسية مثل الخدمات الطبية والمأوى والهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي. وأما التباعد الاجتماعي وغسل اليدين بانتظام ،فهما من أوجه الترف البعيد المنال بالنسبة إلى الكثيرين.

ومع وجود حالات إصابة مؤكدة بفيروس COVID-19 الآن في سورية، بما في ذلك المنطقة الشمالية الشرقية الهشة بشكل خاص، أصبح تقديم المساعدة المنقذة للحياة بأمان الآن أكثر صعوبة من أي وقت مضى. ويشكل التأهب والتخطيط للاستجابة عنصرا أساسيا في أي جهد للاستجابة الإنسانية، ونشيد بالأمم المتحدة وشركائها على خطتهم الشاملة للاستجابة لفيروس كوفيد-19 ونشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل لتلك الجهود. وكما ذُكر سابقا، فإن اللاجئين والمشردين داخليا في المخيمات المكتظة، إلى جانب المسنين والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة، معرضون بصفة خاصة للإصابة بـ COVID-19.

وكما ورد في استعراض الأمين العام لعمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر خطوط التماس وعبر الحدود (S/2020/401)، فإن عمليات التسليم عبر خطوط التماس في الشمال الشرقي تشكل عنصرا أساسيا في عملية الاستجابة الإنسانية. والوقت الآن ليس الوقت المناسب للحد من المساعدة الإنسانية المقدمة إلى

هذه المنطقة أو تقليلها، لا سيما بالنظر إلى حالات الإصابة المؤكدة بفيروس COVID-19 في الشمال الشرقي. ويجب معالجة الثغرات في عمليات إيصال المعونة.

وفي الشمال الغربي، أشار استعراض الأمين العام إلى أنه لا يوجد بديل للعمليات عبر الحدود يمكن أن يتناسب مع حجم واحتياجات المساعدة الإنسانية في الوقت الراهن. وحيثما تكون هناك حاجة إلى المساعدة، يجب بذل جميع الجهود لكفالة تقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود، باستخدام أقصر الطرق.

وفي الختام، يجب على جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. ويجب علينا، كأعضاء في مجلس الأمن وكمجتمع دولي، أن نكون متحدين في دعم المسارين السياسي والإنساني لتجنب وقوع كارثة إنسانية أخرى وخسائر إضافية في الأرواح. وتدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن من أجل التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015) وتحقيق السلام والأمن والاستقرار في سورية بأكملها.

المرفق العاشر

بيان الوزير المفوض لتونس لدى الأمم المتحدة، عادل بن لاغا

أشكر السيد مارك لوكوك على إحاطته.

لقد جعل وباء مرض فيروس كورونا (COVID-19) التحدي المتمثل في تقديم المســاعدة المنقذة للحياة للمحتاجين في جميع أنحاء سورية أكثر صعوبة من أي وقت مضى. بعد تسع سنوات من الصراع، فإن سورية تنقصها بشدة المعدات اللازمة للتعامل مع الجائحة، وتدهورت البنية التحتية الصحية السورية إلى حد كبير أو تجزأت أو دمرت.

وتؤدي القيود المفروضــة على تحركات العاملين في المجال الإنســاني عبر الحدود وعبر خطوط التمس إلى توســيع الفجوات وتفاقم أوجه النقص، مما يزيد من حدة المخاطر وأوجه الضــعف. ومن الملح للغاية تضييق الفجوات وزيادة التأهب والقدرة على والاستجابة على الصعيد الوطني من أجل تجنب تفشي المرض في سورية بشكل يمكن أن يكون هائلا ومأساويا. ويتطلب بذل جهود مركزة لمكافحة كوفيد – 19 استمرار الهدوء في جميع أنحاء سورية والتزام جميع الأطراف بوصول المعونة الإنسانية بأمان وفي الوقت المناسب وبشكل دائم ودون عوائق، بما في ذلك المعونة الطبية.

ويشكل التعطل المتكرر لإمدادات المياه في شمال شرق سورية بسبب الأعمال العدائية مسألة أخرى تثير قلقا بالغا، حيث أنه يعرقل الإجراءات المتعلقة بالصرف الصحي والنظافة الصحية ويزيد من أوجه الضعف في مواجهة COVID-19 لما يقرب من نصف مليون شخص في المنطقة. وندعو الأطراف إلى حماية الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك الهياكل الأساسية لإمدادات المياه، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونشــكر الأمين العام على اســتعراضــه المســتكمل، تنفيذا للقرار 2504 (2020)، ونحيط علما بتوصياته بشأن سبل المضي قدما في العمليات عبر الحدود وعبر خطوط التماس.

وتؤكد تونس من جديد أن اتباع نهج مزدوج، يجمع بين الطرائق العابرة للحدود والطرائق عبر خطوط التماس، يقوم أساسا على الاحتياجات لا يزال وثيق الصلة بكفالة إيصال المعونة الإنسانية بشكل فعال وقائم على المبادئ إلى ســورية، إلى جانب تعزيز آلية الأمم المتحدة لرصــد العمليات عبر الحدود. ونشدد على أهمية أن يكون هذا النهج تدريجيا، بطريقة تحترم سيادة سوريا ووحدتها وســلامتها الإقليمية وتحافظ عليها في نهاية المطاف.

وفي ضوء جائحة COVID-19، سيلزم إعادة معايرة الطرائق عبر الحدود وعبر خطوط التماس في شمال سورية لكفالة استجابة صحية فعالة ومنسقة. وستكون هناك حاجة إلى المزيد من الطرائق عبر خطوط التماس داخل سورية من أجل تعزيز اتساق الاستجابة الصحية الوطنية السورية للجائحة والحيلولة دون زيادة انتشارها عبر المناطق. وفي هذا الصدد، نرحب بتعزيز العمليات عبر خطوط التماس في الأشهر الأخيرة في الشمال الشرقي، وآخرها تسليم مواد العلاج الطبي لفيروس COVID-19 برا في 10 أيار/مايو. ونحث على زيادة التعاون والتنســيق بين الأمم المتحدة والســلطات الســورية، بما في ذلك بشــأن الموافقات المعلقة على إيصال المعونة الطبية الحيوية.

ونتطلع أيضـــا إلى إنشـــاء عمليات عبر خطوط التماس في الشـــمال الغربي في أعقاب موافقة السلطات السورية في 14 نيسان/أبريل على بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولية والهلال الأحمر العربي السوري إلى المنطقة.

المرفق الحادي عشر

بيان القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أود أن أبدأ، إن جاز لي، بقول إنني أعتقد أنه من المهم حقا أن نحاول إبقاء السياسة خارج مناقشاتنا الإنسانية. وهذا هو أحد أسباب أننا نقوم بتقسيم الجلسات بشأن سورية كل شهر إلى جلسات سياسية وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية وفيما يخص المجال الإنساني، لتمكيننا من التركيز على الأدلة والحقائق ونحن نكابد من أجل إيجاد سبل لإبقاء الناس على قيد الحياة، وهو بالتأكيد أهم مسؤولية تواجه المجلس. يجب أن أقول إنني استمعت بحزن اليوم إلى أحد الممثلين كانت مداخلته هجوما على أولئك الذين يقدمون المساعدات في جميع أنحاء سورية وأولئك الذين يدفعون تكلفتها. أريد أن أذكّر الجميع بأن أكبر المانحين لنداء سورية هم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك لتلك المناطق الخاضعة لحكم الأسد.

إذاً، ماذا يعني النهج القائم على الأدلة؟ حسنا، إن المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء الأثر الكارثي المحتمل لمرض فيروس كورونا (COVID-19) في سورية. هناك 48 حالة مؤكدة في المناطق التي تسيطر عليها السلطات السورية، فضلا عن حالات مؤكدة في الشمال الشرقي وحالات أُبلغ عنها في الشمال الغربي. وهناك بالفعل على الأرجح أكثر من ذلك بكثير. ولا يمكننا أن نعرف بسبب الافتقار إلى القدرة على الاختبار. وبينما تقوم الأمم المتحدة بتعزيز تدابير الوقاية والحماية من كوفيد-19 في المناطق التي تسيطر عليها السلطات السورية وفي الشمال الغربي، فإن ما يلي ذلك هو أنه يجب السماح لها بأن تفعل الشيء نفسه في الشمال الشرقي. وعليه، فإنه من المثير لبالغ القلق أن الثغرات في الإمدادات الطبية في الشمال الشرقي قد اتسعت في الواقع في وقت ينبغي فيه تعزيز قدرة المرافق على وجه السرعة استعدادا للفيروس.

وقد أكدت الأمم المتحدة أنه من حيث التغطية أو الوصول فإن الوصول عبر خطوط التماس في الشمال الشرقي لم يتحسن منذ عام 2019، عندما كان معبر اليعربية لا يزال يعمل. ولهذا السبب قال الأمين العام في الفقرة 19 من تقريره الأخير (S/2020/401)،

”وقد أبرزت الحاجة الملحة للاستعداد لتفشي كوفيد-19 في الشمال الشرقي بشكل واضح الفجوة التي خلفها إلغاء إذن اليعربية“.

هذا أمر لا يمكن أن يكون أكثر وضوحا. هناك مشكلة واضحة في الشمال الشرقي، وقد أخبرتنا الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ما هو الحل. يجب ألا نجعل للسياسة دورا مع هذا الفيروس عندما يكون في مقدورنا إتاحة وصول المعونة وإنقاذ الأرواح. ونعتقد أنه ينبغي إعادة الإذن باستخدام معبر اليعربية على سبيل الاستعجال ما دام كوفيد-19 يشكل تهديدا لسورية.

أود الآن أن أنتقل إلى الشمال الغربي. فإذا كان هدفنا هو إنقاذ الأرواح، فمن الضروري تماما أن يجدد المجلس القرار 2504 (2020) في الوقت المناسب. فقد زادت عمليات العبور الشهرية للشاحنات في آذار/مارس ونيسان/أبريل بمقدار يزيد على الضعف مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. إن هذه الزيادة في المعونة هي استجابة للحاجة الإنسانية المتزايدة داخل المنطقة. ولذلك فإن تجديد القرار 2504 (2020)

لا يزال ضروريا. ولا بديل عن ذلك. وأود أن أشدد على أنه إذا لم يتم تجديد القرار، فلا ينبغي لأحد أن يتوهم أن التمويل الإنساني الكبير الذي تقدمه المملكة المتحدة إلى الشمال الغربي سيتحول تلقائيا إلى التسليم عن طريق دمشق، لا سيما وأن هناك أسئلة خطيرة لا تزال قائمة بشأن المساعدة المقدمة من دمشق إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

لقد تحدث عدد من الزملاء عن الجزاءات. ولا تخضع السلع والإمدادات الطبية المستخدمة لأغراض إنسانية لعقوبات الاتحاد الأوروبي، التي تشكل الآن جزءاً من التشريعات الوطنية للمملكة المتحدة، وتتوفر إعفاءات إضافية من الجزاءات للأنشطة الإنسانية في سورية.

وفي الختام، فإن الأدلة محددة بوضوح في تقرير الأمين العام. ولا تزال هناك حاجة إنسانية ملحة في جميع أنحاء سورية. ويجب أن نتذكر ملايين الأرواح التي يحيق بها الخطر. لقد غيّر مرض كورونا وجه العالم الذي نعيش فيه جميعا. وقد غيّر الوضع على الأرض في سورية. وأعتقد أن ذلك يعني أننا يجب أن نكون مستعدين لتغيير نهجنا. ويجب أن نضع خلافاتنا السياسية جانبا وأن نعمل على أساس الاحتياجات الإنسانية للسماح بالوصول المؤقت عبر الحدود عن طريق اليعربية. ويجب علينا، بطبيعة الحال، أن نجدد القرار 2504 (2020). فلا يوجد أي مسار عمل آخر يتسم بالمسؤولية.

المرفق الثاني عشر

بيان نائب الممثل الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة، فام هاي آنه

أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته التي كانت مفيدة للغاية، كالمعتاد.

لا تزال الحالة الإنسانية العامة في سورية مصدر قلق كبير. ولا تزال محنة الملايين من الناس مستمرة في الشمال الغربي حيث لا يزال نحو 000 840 شخص نزحوا مؤخرا غير مستقرين، وحيث يوجد نقص حاد في الإمدادات الطبية في الشمال الشرقي. ولا يزال يتعذر الوصول إلى بعض المناطق الأخرى لإيصال المعونة الإنسانية، مثل مخيم الركبان، على النحو الذي ذكره الأمين العام في تقريره (S/2020/401) ووكيل الأمين العام في إحاطته.

تتطلب جائحة فيروس كورونا اهتماما خاصا الآن، حيث أنها لا تزال تزيد من مستوى التعقيد العالي أصلا للحالة الإنسانية في البلد. فمن ناحية، نرحب بالجهود المتجددة التي تبذلها منظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيرهما من الشركاء في المجال الإنساني لتقديم الدعم الإنساني لسورية خلال هذا الوقت الاستثنائي. ونحيط علما أيضا بالجهود التي تبذلها حكومة سورية للتعامل مع هذه الجائحة. ومن ناحية أخرى، نشعر بقلق حقيقي إزاء ضعف قدرة النظام الصحي في بعض المناطق السورية على الاستجابة، وهو الذي يواجه الآن تحديات خطيرة.

ولذلك نحث جميع الأطراف المعنية في سورية على التعاون الكامل على تهيئة أفضل الظروف الممكنة لكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية على نحو مستدام ومن دون عوائق، من أجل مساعدة المحتاجين.

ومما لا شك فيه أن دعم المجتمع الدولي الهادف إلى كفالة استجابة إنسانية فعالة في سورية له أهمية حاسمة - لا سيما خلال هذه الفترة - لتلبية احتياجات الشعب السوري، بما في ذلك الأمن الغذائي والشواغل الصحية. إن جائحة كورونا كفاح يخوضه المجتمع الدولي بأسره، ولا ينبغي لأحد أن يتأخر عن الركب أو يُترك وراءه في هذه المعركة المشتركة. وندعو، في هذا الصدد، إلى تقديم دعم متجدد وغير مشروط لزيادة قدرة سورية ومواردها.

ومع ذلك، إذا أريد لذلك أن يحدث فيجب أن نتصدى للتحدي الهائل المتمثل في كفالة الأمن. وبينما نرحب بالهدوء الذي عمّ في الشمال الغربي خلال الشهرين الماضيين، نكرر أيضا تأييدنا الكامل لدعوة الأمين العام والمبعوث الخاص إلى وقف إطلاق النار في سورية، وندعو جميع الأطراف إلى الاستجابة لدعوتهما.

ونشكر الأمين العام على التقرير الذي صدر مؤخرا عن استعراض عمليات الأمم المتحدة الإنسانية العابرة للحدود ولخطوط التماس، عملا بالقرار 2504 (2020)، ونحيط علما بتقييماته الواردة فيه. وسنواصل النظر فيه ونشارك في المناقشة المتعلقة بآلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود، بغية مساعدة الشعب السوري على أفضل وجه.

وفي الختام، ما زلنا ندعو إلى السلام. إننا بحاجة إلى الناس لبناء السلام والتمتع به. فدعونا نضع حدا لما يقتل الشعب السوري ويسبب له العاهات - النزاع ومرض كورونا.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري

قام بلدي سورية خلال الآونة الأخيرة، منفردة تارة وبالتعاون مع عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تاراتٍ أخرى، بتوجيه عدد من الرسائل الرسمية والنداءات إلى كل من الأمين العام ورؤساء مجلس الأمن المتعاقبين للمطالبة بوضع حد للإرهاب الاقتصادي والتجاري والمالي والصحي الذي تمثله التدابير القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها دول أعضاء في هذه المنظمة على الشعب السوري وعلى عدد من الشعوب الصديقة.

وقد لقيت دعواتنا صدى إيجابيا من الأمين العام للأمم المتحدة وعدد من كبار موظفي المنظمة بمن فيهم المبعوث الخاص إلى سورية غير بيدرسن، والمقرر الخاص المعني بآثار التدابير القسرية على حقوق الإنسان، والمقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء، وممثلو منظمة الصحة العالمية. كل هؤلاء المسؤولين، وأكثر من أربعين منظمة أممية ودولية، طالبوا مشكورين بوضع حد للتدابير القسرية الأحادية الجانب التي يعاني منها حوالي بليونين من سكان الدول المتضررة منها.

وبالمقابل، فضّلت الإدارة الأمريكية وحلفاؤها الإمعان في انتهاكاتهم للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وصكوك حقوق الإنسان، وعمدوا خلال الشهرين الماضيين إلى بذل جهود محمومة لإحباط أي مبادرات أو مشاريع قرارات تتضمن مطالبة بوضع حد للآثار السلبية التي تخلفها التدابير القسرية الانفرادية على إمكانية تصدي القطاع الصحي والخدمي لجائحة كورونا في الدول المستهدفة.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أعلنت الإدارة الأمريكية تمديد العقوبات الجائرة الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، ضاربة بذلك عرض الحائط بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة – على الرغم من كل الدعوات المطالبة بوضع حد لهذه التدابير.

إن موقف الإدارة الأمريكية هذا يمثل خطوة جديدة في سياساتها العدائية تجاه بلدي ويدحض أي مزاعم إنسانية تروج لها تلك الإدارة وحلفاؤها على ألسنة ممثليهم في الأمم المتحدة وخارجها.

لقد أطلعت مجلسكم مرارا وتكرارا على مدى السنوات الماضية على الآثار الكارثية للتدابير القسرية على الحياة اليومية لـ 24 مليون سوري وعلى قدرة مؤسسات الدولة والقطاعات الصحية والاقتصادية والخدمية في سورية على النهوض بمهامها على النحو الأمثل. وقد زادت جائحة كورونا من جسامة الأعباء والتحديات التي تمثلها تلك التدابير، وإني أبرز مجددا زيف الادعاءات الإنسانية التي تروج لها بعض الحكومات الغربية والتي رفضت مؤخرا حتى السماح للطائرات السورية بإعادة المواطنين السوريين العالقين في بعض الدول الأوربية إلى وطنهم.

كما أتت التوضيحات التي أصدرتها المفوضية الأوروبية مؤخراً حول الإجراءات القسرية لتثبت مرةً أخرى ما كنا نقوله من أن هذه الإجراءات لا تؤذي إلا الشعوب، ولتؤكد عدم نية هذه الدول برفع هذه الإجراءات التي تفتقر إلى أي أساس أخلاقي أو اقتصادي أو سياسي مقبول.

إن التدابير القسرية الأحادية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لا يمكن تبريرها لأنها غير قانونية وهي محاولة للالتفاف على شرعية مجلس الأمن وتهدف إلى تقويض سيادة الدولة السورية. وفي الواقع، إن كل ما تروج له الحكومات الغربية التي تفرض إجراءات قسرية على بلدي ليس سوى محاولة يائسة

جديدة "لإضفاء الطابع الإنساني" على سلوكها الوحشي والإرهاب الاقتصادي والعقاب الجماعي الذي تمارسه ضـد السـوريين الذين يعيشـون في المناطق الخاضـعة لسـيطرة الحكومة. ونؤكد لكم هنا أن آفاق الإمدادات الإنسـانية والطبية الأوروبية والأمريكية إلى سـورية هي عند حدود الصـفر بسـبب فرض مجموعة واسـعة من القيود والشــروط المســبقة لهذه الإمدادات. ونحن لن ننخدع بأي حال بادعاءات هذه البلدان ولن نســتســلم أبداً لإملاءاتها.

وفي هذا الســـياق، يجدد وفد بلدي اليوم مطالبته مجلس الأمن بتكليف الأمانة العامة بتقديم تقرير وافٍ خلال مدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً حول الآثار الكارثية للتدابير القسرية الانفرادية على الشعب السوري. وهذا جزء أســاســي من فهمنا للحرص الإنســاني ولدورٍ مهني وموضــوعي ونزيه للأمم المتحدة في العمل الإنســـاني وللتعاون الدولي للتصـــدي لجائحة كوفيد-19 وتنفيذا لمبدأ عدم التخلف عن الركب وغيره من المبادئ الهامة التي تشكل محددات عمل الأمم المتحدة.

وتجدد حكومة بلدي التأكيد على موقفها من مؤتمرات بروكســل للمانحين وتؤكد أن هذه المؤتمرات هي مجرد فعاليات اســتعراضــية دعائية تهدف لخدمة أجندات حكومات بعض الدول المنظمة لها والمشــاركة فيها في تسييس العمل الإنساني وفرض شروطها المسيسة ولاءاتها العقيمة.

وتؤكد حكومة بلدي أنها لا تعترف بأي اجتماعات أو مبادرات تعقد حول ســورية دون مشـــاركتها والتنســيق الكامل معها، وتجدد مطالبتها الأمم المتحدة بعدم المشــاركة في مثل هذه المؤتمرات، حفاظاً على نزاهة دورها واحتراماً لمعايير العمل الإنساني وفقاً للقرار 182/46.

تواصـل قوات الاحتلال التركي في شـمال غرب سـورية وقوات الاحتلال الأمريكي في شـمال شـرق سورية وفي منطقة التنف، التي يقع ضـمنها مخيم الركبان، دعم التنظيمات الإرهابية والميليشيات الانفصـالية العميلة لها، وهو الأمر الذي أكدته اعترافات عدد من الإرهابيين المنتمين لتنظيم داعش والذين وقعوا في قبضـــة الجيش العربي الســوري مؤخراً وأكدوا تلقيهم للتدريب على يد تنظيم مغاوير الثورة الإرهابي بإشــراف قوات الاحتلال الأمريكي في التنف. وكل ذلك في ظل صـمت مطبق من المجلس، الذي تسـعى بعض الدول الدائمة العضــوية فيه إلى جعله منصـــةً لحلف الناتو ومظلةً للدفاع عن حلفائها في هذا الحلف مهما ارتكبوا من انتهاكات للقانون الدولي ولمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة.

وفي ظل هذه الرعاية للتنظيمات الإرهابية والاســـتثمار فيها، قامت "جبهة النصـــرة" والتنظيمات الإرهابية الشـريكة لها بإعادة تنظيم قواتها في مناطق وجودها شـمال غرب سـورية لشـن المزيد من الهجمات الإرهابية، كما شــهدنا قبل أيام في قيام تنظيمي "حراس الدين" و "الحزب التركســتاني" الإرهابيين المعتدلين، كما يحب البعض أن يصـــفهما، بمهاجمة إحدى النقاط العســكرية التابعة للجيش العربي الســوري في قرية الطنجرة المجاورة لســهل الغاب في الشــمال الغربي، الأمر الذي أدى إلى ارتقاء عدد من الشــهداء وإصــابة آخرين. كما قامت عناصــر إرهابية من تنظيم "الحزب التركسـتاني" المدعوم تركياً بتدمير برج محطة زيزون الحرارية لتوليد الكهرباء في ريف إدلب، والذي تبلغ قيمته وحده حوالي 44 مليون دولار، بعد أن كانوا قد نهبوا بالتعاون مع فنيين أتراك معدات المحطة التي تقدر قيمتها الإجمالية بـــ 660 مليون دولار وقاموا بنقلها إلى داخل الأراضـــي التركية عبر المعابر التي يزعم مكتب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية أنها "إنسـانية" والتي تســيطر عليها التنظيمات الإرهابية وراعيها التركي. بالإضـــافة طبعاً إلى جرائم تنظيم "هيئة تحرير الشـــام"

الإرهابي والتي كان آخرها القيام بعمليات حفرٍ لاستخراج الأنابيب المعدنية والكابلات النحاسية وأسلاك تمديدات الهاتف لبيعها في الأسواق التركية.

كما واصل النظام التركي استخدام المياه كسلاح ضد المدنيين السوريين في مدينة الحسكة والتجمعات السكانية المجاورة لها، حيث قام مجدداً بقطع المياه من محطة علوك وحرمان مليون سوري من مياه الشرب، وهي جريمة الحرب الموصوفة والجريمة ضد الإنسانية الموثقة اللتان تستدعيان عقد الاجتماعات الطارئة لوضع حد لهما ولمساءلة مجرمي الحرب في النظام التركي عليهما، وذلك بدلاً من التعمية على هذه الجرائم وعقد الجلسات الطارئة الواحدة تلو الأخرى حول قضايا مختلقة ومصطنعة.

واليوم، ينتهك النظام التركي مجدداً التزاماته بموجب القانون الدولي والاتفاقيات الناظمة للمياه والأنهار الدولية من خلال إنشاء سد "أليسو" على مجرى نهر دجلة والبدء في ملء بحيرة السد الصناعية، وهو الأمر الذي سيحرم ملايين السوريين والعراقيين لسنوات من الاستفادة من مياه نهر دجلة.

علاوة على ذلك، فقد حالت قوات الاحتلال الأمريكي دون عمل الهلال الأحمر العربي السوري في مناطق شمال شرق سورية وسعت للاستعاضة عنه بتنظيمات غير شرعية لا يعترف بها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر. وفي المقابل، سعى النظام التركي للزج بالهلال الأحمر التركي للعمل في المناطق التي يحتلها في شمال وشمال غرب سورية ومنع الهلال الأحمر العربي السوري من العمل فيها ومهاجمة مقراته ونهبها والاعتداء على العاملين فيها، وهذا على غرار ما قامت به إسرائيل منذ احتلالها للجولان السوري في عام 1967.

وهكذا يستوي الاحتلال الإسرائيلي والتركي في انتهاك مقررات المؤتمر التأسيسي للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. والأنكى من ذلك هو قيام النظام التركي بتأليب التنظيمات الإرهابية التابعة له ضد الهلال الأحمر السوري وحثها على منع الوصول الإنساني من الداخل لخلق الذرائع لتمديد العمل عبر الحدود، وهي ممارسة معهودة رأيناها وشركاؤنا في العمل الإنساني سابقاً في عدد من المناطق بما فيها المناطق الشرقية والجنوبية بهدف منح الذرائع لتمديد العمل عبر الحدود وتيسير تهريب السلاح والعتاد والمؤن للتنظيمات الإرهابية.

بناءً عليه، يجدد بلدي التأكيد على موقفه الرافض للعمل عبر الحدود ويطالب مجدداً بإغلاق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في غازي عنتاب الذي جعل من نفسه أداةً للتنظيمات الإرهابية المسلحة وللدول المعادية لسورية وبوقاً للأكاذيب ومنبراً لتضليل مجلس الأمن والرأي العام العالمي. ويؤكد بلدي على أن تحقيق أي تحسن في الوضع الإنساني يقتضي التعاون التام والتنسيق الكامل مع الحكومة السورية والامتناع عن تسييس العمل الإنساني وعدول الدول الغربية عن سياساتها القائمة على فرض التدابير القسرية والشروط المسبقة واللاءات على العمل الإنساني والتنموي.

من المؤسف أن نرى بعض أعضاء مجلس الأمن يقومون بدور المولع بالحرائق بدلاً من القيام بدور رجل الإطفاء كما تقتضي واجباتهم بموجب عضويتهم في مجلس الأمن. ومن الملاحظ أن بعض أعضاء المجلس لا يقومون بعملهم بشكل نزيه وواقعي لأنهم طرف في المشكلة وليسوا طرفاً في الحل. ولذلك، هم لا يستطيعون القيام بأي دور إيجابي في مداولات المجلس لمساعدة الشعب السوري. وعندما يستخدمون مصطلح "نظام" بدلاً من "حكومة" فهذا يفضحهم ويفضح نواياهم الحقيقية.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هادي سينيرلي أوغلو

أشكر رئيس مجلس الأمن على عقد جلسة اليوم. كما أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته، وأحيي عمل جميع العاملين في المجال الإنساني الذين يهدفون إلى مساعدة الشعب السوري.

يعيش أكثر من 9 ملايين سوري تحت رعاية تركيا وحمايتها. ويعيش حوالي 5 ملايين منهم عبر الحدود التركية مع سورية. وأنا أشارك في جلسة اليوم للتعبير عما ينتظره هؤلاء الأفراد بشكل عاجل من المجتمع الدولي.

في الشمال الغربي، لا تزال الحالة في إدلب بائسة. فقد أدت الحملة العسكرية العشوائية التي يشنها النظام إلى جعل الخدمات الصحية القائمة غير مستعدة لمواجهة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). واليوم لا يعمل سوى 55 في المائة من المرافق الصحية في المنطقة، بينما فر 75 في المائة من العاملين في المجال الصحي أو قُتلوا.

ولا توجد حاليا أية حالات إصابة مؤكدة بكوفيد-19 في المنطقة. ومع ذلك، وبالنظر إلى الكثافة السكانية وعدد أفراد الفئات الضعيفة للغاية وعدم كفاية الوسائل المتاحة والتدابير غير الكافية المتخذة، فإن هذه منطقة عالية المخاطر.

وإزاء خلفية هذا التهديد الوشيك، تستمر عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود دون انقطاع، بدعم وتيسير من حكومة بلدي. وقد قمنا بزيادة مدة وحجم عمليات إيصال الإمدادات عبر معبري باب الهوى وباب السلامة. ونتيجة لذلك، بلغ عدد الشاحنات العابرة أعلى مستوياته الشهرية في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل.

وقد أرسل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والهلال الأحمر التركي أقنعة ومآزر وأجهزة تنفس اصطناعي إلى شمال غرب سورية. وجرى تسليم أكثر من 10 000 مجموعة اختبار وآلاف المواد الأخرى المتعلقة بالجائحة إلى إدلب من خلال آلية العمليات العابرة الحدود. ومع ذلك، فإن هذه الأرقام تغطي نسبة واحد في المائة فقط من الاحتياجات الحالية. ومن المهم للغاية أن يزيد جميع أصحاب المصلحة الدوليين، وخاصة منظمة الصحة العالمية، حجم مساعدتهم الإنسانية. ويجب على المانحين أيضًا مواصلة تحديد أولويات التمويل لهذه الاستجابة.

ويجب أن نلاحظ أن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود هي السبيل الوحيد لتلبية الاحتياجات الإنسانية لهؤلاء الناس. ولا يوجد بديل يمكن أن يتناسب مع حجم ونطاق هذه العمليات. وخلال هذه الفترة التي تنتشر فيها الجائحة، يجب علينا تعزيز الآلية القائمة. وفي الشمال الشرقي، فإن نظام الرعاية الصحية منهار ولا توجد قدرة على التخفيف من أثر الجائحة.

ويقوم النظام، من خلال تعطيل الاستجابة الإنسانية، باستخدام الفيروس كسلاح ضد المدنيين السوريين. وفي استعراضه لعمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر خطوط التماس والعمليات العابرة للحدود (S/2020/401)، أفاد الأمين العام بأنه منذ إغلاق بوابة اليعربية الحدودية، لا يمكن لعمليات تسليم الشحنات المتناقصة عبر خطوط التماس تغطية سوى 31 في المائة من المرافق المدعومة سابقا. ومرة أخرى، يفرض النظام الموت أو الاستسلام كخيارين وحيدين.

ولتلبية احتياجات المستشفيات، يجب أن نأذن للأمم المتحدة على وجه السرعة بتقديم مساعدات إنسانية عبر الحدود في المنطقة. وكما أوصى الأمين العام، فإن بوابة تل أبيض الحدودية هي البديل الأكثر جدوى لليعربية. إن سكان المنطقة بحاجة ماسة إلى إدخال تل أبيض ضمن آلية المساعدة. وإلا فإن هذه الجائحة يمكن أن تتسبب في عواقب مدمرة إضافية على المدنيين. وبمجرد أن يمنح مجلس الأمن الإذن اللازم، فإننا على استعداد للتشغيل الفوري لبوابة تل أبيض الحدودية لإيصال المساعدة عبر الحدود وتلبية جميع الاحتياجات الإنسانية في الشمال الشرقي.

أود أن أتطرق إلى القضايا المتعلقة بإمدادات المياه والكهرباء. فرغم دعواتنا ومبادراتنا المتكررة، هناك نقص خطير في إمدادات الكهرباء والمياه في رأس العين والباب. ويسبب ذلك قلقا خطيرا لدى السكان المحليين ويعرقل جهود مكافحة كوفيد-19 بشكل فعال.

وتأتي شبكات الكهرباء إلى منطقة رأس العين وخطوط إمداد المياه إلى منطقة الباب من الجنوب. وتقوم منظمة ”وحدات حماية الشعب/حزب العمال الكردستاني“ الإرهابية على نحو منتظم بقطع التيار الكهربائي من سد تشرين إلى رأس العين. وعلاوة على ذلك، فإن سد تشرين هو المصدر الوحيد للطاقة الكهربائية في المنطقة.

وحيث أنه يجري تشغيل مضخات المياه بالطاقة الكهربائية، يؤثر انقطاع التيار الكهربائي في رأس العين على كفاءة تشغيل محطة علوك للمياه ويقيد في النهاية إمدادات المياه الواردة من الجنوب. وكما أوضحنا في مناسبات عديدة، فإن الادعاء بأنه يجري منع إمدادات المياه لمنطقة الحسكة عمداً لا أساس له. وبما أن هذا الادعاء صادر عن نظام الأسد القاتل، فإنه كذبة وقحة.

وخلال السنوات العشر الماضية، قتل نظام الأسد مئات الآلاف من الناس. واستخدم النظام الأسلحة الكيميائية وقصف المدارس والمستشفيات. وكنا نظن أننا رأينا الأسوأ في سورية. ولكننا نواجه الآن وضعًا يبدو فيه النظام مستعدا لاستخدام كوفيد-19 كسلاح بيولوجي عن طريق مواصلة تقييد وصول المساعدات الإنسانية. وقد نشر الأمين العام منذ شهر شباط/فبراير ثلاثة تقارير، تؤكد جميعها معاناة الشعب السوري على يد نظام الأسد.

وعلى مدى أكثر من تسع سنوات، تحمل بلدي مسؤولية حماية الشعب السوري بالنيابة عن المجتمع الدولي، ليس في سورية فحسب ولكن أيضا في وطننا. وسنواصل القيام بذلك حتى استعادة كرامة الشعب السوري.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بدعم قوي من مجلس الأمن. ونحن بحاجة في مواجهة الجائحة إلى آلية العمليات العابرة للحدود أكثر من أي وقت مضى. ويشكل تجديد الآلية بنقطتي العبور الحاليتين في الشمال الغربي وبوابة إضافية في الشمال الشرقي ضرورة مطلقة. ولتمكين الأمم المتحدة وشركائها من التخطيط الإنساني الطويل الأجل في ظل الظروف التي لا يمكن التنبؤ بها الناجمة عن كوفيد-19، يجب على مجلس الأمن أن يأذن للآلية دون تأخير ولمدة 12 شهرا على الأقل، كما طلب وكيل الأمين العام لوكوك.

وهذه ليست مسألة سياسية، ولكن واجبنا الإنساني تجاه ملايين السوريين. ومن واجب مجلس الأمن منع تكرار وقوع مأساة إنسانية أخرى في سورية. وقد حان الوقت للمجتمع الدولي أن يبقى موحداً وأن يعمل بشكل متضافر. وهذا ما يتوقعه الشعب السوري منا جميعا الآن.

لقد كرر المتكلم الســابق مرة أخرى ادعاءاته الوهمية المعتادة وأكاذيبه المخزية ولا يســتحق أي رد مني. إن الشــعب الســوري هو الذي ســيرد على النظام الإجرامي الذي يمثله عندما ينقذ بلده ويعيد بناءه. وسيخضع هؤلاء المجرمون – نظام الأسد وممثلوه – للمساءلة والمحاكمة على جميع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي اقترفوها.